jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

لم تحسن اختيار صديقاتها

فاطمة المزروعي

الحياة لا تخلو من الاختلافات، فهي واقع ماثل في زوايا حياتنا في البيت والعمل وفي أي مكان من أجزاء المجتمع، ويقع أيضاً بين الأخوة والأصدقاء وكل أفراد المجتمع، لذا لماذا نضخم الخلافات الزوجية؟ ولماذا نستغربها؟ بل أعتقد أن الخلاف بين الزوجين من المسلمات، وهو شيء طبيعي، ولا بد للزوج والزوجة أن يكونا على درجة من الوعي والإدراك بطبيعة السمات الشخصية لكل واحد منهما.

أكتب هذه الكلمات ومازالت عالقة في ذهني مشاهد عشتها وسمعتها خلال جلسة جمعتني بعدد من الصديقات، حيث كانت واحدة منا تشكو من مشكلة وقعت بينها وبين زوجها، وليست هنا النقطة التي أريد الإشارة إليها، لأن المشاكل والاختلافات تقع كما أسلفت، لكن الذي أريد الإشارة إليه هو ردة فعل البعض ممن كن جالسات ويستمعن، حيث تسمرن كأنه أصابهن ذهول واستغراب ودهشة، فلسان حالهن يقول: إنه لا يعقل أن يكون هناك خلافات بين الزوجين، وإن كنت أفسر أنهن بهذا السلوك يردن توجيه رسالة لنا، وإن بطريقة غير مباشرة، بأن حياتهن الزوجية مستقرة وتسير في وئام وخالية من المنغصات.

استغرابهن لوجود مشكلة زوجية يعد مشكلة بحد ذاته، فمن غير المعقول أو المنطق أنهن يعشن حياة متواصلة من التفاهم، رغم أنني أدعو لهن بالسعادة، لكن هذا وكما نعلم جميعاً مستبعد أن يحدث، وإن كان غير مستحيل بطبيعة الحال، خصوصاً أننا نعلم طبيعة حياة البعض منهن، وإذا افترضنا جدلاً أنهن فعلاً سعيدات بشكل متواصل ولا مشاكل مع الزوج، فهل من الحكمة أن يلفعن هذه الحقيقة في وجه صديقتهن بكل هذا الصلف وجمود المشاعر؟ هل من المعقول أن يظهرن حالتهن التي تعتبر نادرة، وليست قاعدة عامة بدلاً من المواساة والوقوف مع هذه الصديقة بالرأي والمشورة.

أحزنني أن لا واحدة منهن حاولت أن تصغي وتتفهم طبيعة المشكلة التي وقعت فيها تلك الصديقة، وبدلاً من الالتفات إليها ومساعدتها في إيجاد حلول وإبداء الرأي الذي قد تكون في حاجة ماسة له، تحولت الجلسة لأحاديث كل واحدة منهن تستعرض طيبة زوجها وتفاهمه وحسن أخلاقه، بل ذهبت إحداهن لتقديم سرد تاريخي عن زوجها، فهل هذا معقول؟ وهل هذه هي قيم الصداقة، تجاهل شكوى صديقة، وبدلاً من تفهم قضيتها يظهرن في أبشع صور التظاهر بالشكليات، لا ألوم تلك الصديقة أن فتحت قلبها لصديقاتها، لكنني ألومها لأنها لم تحسن الاختيار.

كاريكاتير أعجبني

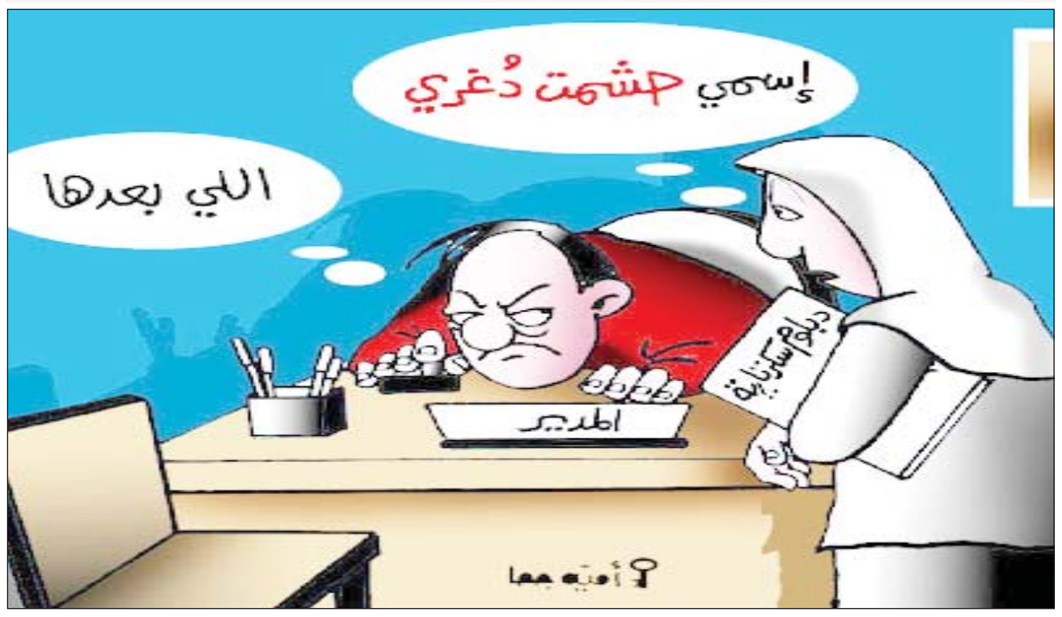

معنى مبايعة سلمان

أ. د. بكر بن عمر العمري

في جو من النظام والثقة بايعت الامة الملك سلمان بن عبدالعزيز قائداً لها، ولم يكن غريبا او مستبعداً ان نرى مبايعة اجماعية من ابناء الوطن للملك سلمان قائداً للبلاد وملكاً لها.

فالملك سلمان أثبت طوال سنوات مشاركته في ادارة الدولة ، انه رجل يتحلى بالحكمة ومسلح بالوعي وانه شديد الاخلاص لوطنه وامته ولا يتوانى عن فكر او عمل من أجل مصالحها ، بل ان آفاق رؤيته امتدت لتشمل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة في ربوعها عاملاً على تحقيق مصالح المواطنين ورفاهيتهم.

وبتلك القيم جاءت المبايعة للملك سلمان للمستقبل قائداً لمسيرة الاهداف الكبيرة التي لاتزال نصب عيوننا لهذا الوطن العظيم وشعبه.

وهي للحق اهداف كبيرة تحتاج ان يتصدى لها الملك سلمان بالحكمة والوعي، ومنها تحقيق التقدم كاملا للمملكة ليصبح اقتصادها بحق جزءاً لا يتجزأ من نسيج الاقتصاد العالمي وفي نطاق هذا الهدف سوف يرفع مستوى المعيشة وتزيد فرص العمل وتتقدم التكنولوجيا وتتسع قواعد الانتاج.

نحن جميعا – شيوخاً وشباباً ونساء واطفالاً – بمبايعة الملك سلمان وما اذاعه التلفزيون من تحليلات للانجازات، وهو امر طبيعي لان يوم البيعة هو يوم تاريخي بكل معنى الكلمة ولازلنا نعيش على اثاره إن شاء الله لايام قادمة لمبايعة الملك سلمان على كتاب الله وسنة رسوله.

لاشك ان امر القيادة جداً خطير.. به من الاهوال والبلاء الكم الكثير، وهو ميدان جامع مهم ، متعدد السبل والمهام، يتجلى فيه وتتوالى التبعات الجسام.. لذا فان للقيادة رجالها المخلصين وفرسانها الحقيقيين، العارفين لحقائق النفوس وطبائع الانسان القادرين على مواكبة الزمان والمكان.. ومن ثم كان مبايعة الملك سلمان اسلوباً للحكم حاملا ملامح الحق وشاهراً سيفه البتار وهو الصدق.. ودرعه القوي هي الايمان والثقة واليقين .. وجنوده البواسل الابرار الحب والامانة والايثار، والتواضع والرحمة لكل الامة.. وهذا في اعتقادي هو المفتاح الذهبي لمقاليد القلوب.. لاعطاء المبايعة للملك سلمان.

ولذلك تتمحور البيعة للملك سلمان حول ركائز اربعة مهمة:

الركيزة الاولى: الوفاء بالعهد قال تعالى: "وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ،وقال تعالى : "وافوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا".

الركيزة الثانية :

التسلح بأليات العلم وتكنولوجيا العصر. قال تعالى : "إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الانسان من علق، إقرأ وربك الاكرم، الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم".

الركيزة الثالثة: العمل الخلاق في جميع المجالات قال تعالى : "وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" وقال تعالى : "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من أحسن عملاً".

الركيزة الرابعة : المحافظة على حب الوطن وترابه المقدس قال تعالى : "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم".

هذه الاهداف وغيرها كثيراً استوحت على الامة ان تبايع سلمان بن عبدالعزيز قائداً لها وهذا هو معنى مبايعة سلمان بن عبدالعزيز للحفاظ على انتمائنا اسرة واحدة التي هي جوهر تراث المملكة الانساني وثمرة تاريخها العربي الاصيل.

سلمان وإدارة الدولة المتكاملة

د. نوف عبدالعزيز الغامدي

بالأمس رأينا درساً في جودة الإدارة والسياسة وهندسة الدولة إدارياً من خلال ٣٠ قرارا ملكيا و ١١٠ مليارات ريال لتحقيق طموحات دولة وشعب، فقد كان تجسيداً حقيقياً لمفهوم (إدارة الدولة المتكاملة) بإستراتيجية تنظيمية وفكر تطويري ورؤية إصلاحية تعتمد على فكر الإستدامة والتنمية من خلال ضخ دماء شبابية جديدة وإعادة هيكلة مفاصل الدولة وإنعاشها.

الملك سلمان –حفظه الله– وازن بتلك الرؤية ثقل وحجم المملكة العربية السعودية اقتصادياً وتاريخياً ودينياً وبين ثقلها الداخلي حكومة وشعباً.

وأول ما يُلفت النظر في قراءة القرارات الملكية أنّها مرتبطة بخطة زمنية محددة التنفيذ والمراجعة فلا عبرة ولا قيمة لقرار بلا إطار زمني محدد، فالقرار المقرون بوقت للتنفيذ والمراجعة ومؤشرات تحقيق هوّ قرار مدروس جاد وليسّ تكتيكاً سياسياً.

رؤية وارتباط بالمستقبل من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بدماء شابة ودعم للقيادة بمستشارين ذوي حكمة ودراية سياسية وإدارية وعسكرية، وتعزيز لقصر الحكم والعاصمة المقدسة بأميرين قياديين ذوي حزم وقيادة ورؤية ودعم كبير للجمعيات الخيرية والتعاونية والإسكان والضمان الاجتماعي وإعفاء لسجناء الحق العام وغيرها من القرارات، لقد كانت هيكلة دولة ونقله مرحلية على جميع الأصعدة وتحول حقيقي لحكومة " كفاءات " تستشرف المستقبل وتصنعه على يد مؤسس الدولة السعودية الرابعة التي تتسم ملامحها بثورة إقتصادية فكرية برؤية تطويرية مستقبلية.

وكسيدة سعودية أتمنى أن يستمر الملك سلمان –حفظه الله– في دعم قضايا المرأة وتمكينها فكرياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وأن نرى قرارات ملكية في صالح المرأة تدعم الرؤية التطويرية التي نراها تنعكس جلياً على مسيرة دولتنا العظيمة، وأخيراً أقترح أن يؤسس الملك سلمان مركزاً لمحاربة التطرّف والغُلو والإرهاب عالمياً وأن يكون هناك إستراتيجية مطبقة على كل أركان الدولة تدعم هذا التوجه.

مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين

لم يكن عبثا أن يحذر المحلل السياسي الإسرائيلي الشهير شيمون شيفر من مستقبل أسود ينتظر القادة الإسرائيليين بعد العدوان الأخير على غزة حين قال في مقابلة متلفزة عبر القناة العبرية الثانية بثت في ٥ أغسطس/آب الماضي إن "إسرائيل تورطت بمحاكم دولية، وإن لابسي البزات العسكرية لن يكون بمقدورهم بعد اليوم الهبوط بعدد واسع من المطارات حول العالم"، فإسرائيل تعلم أن فاتورة الدم التي دفعها المدنيون الفلسطينيون هذه المرة كانت الأكبر منذ سنوات، وأن عبء هذه الفاتورة سيظل يطارد قادتها لأمد طويل.

بعد ٥١ يوما من العدوان باشرت طواقم البحث الميداني في المؤسسات الحقوقية والدولية عملها في جمع الشهادات والأدلة المروعة عن عمليات القصف العشوائي والتصفية المباشرة التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين خلال محاولة بعضهم الفرار لمناطق أكثر أمنا، وفق ما كشف عنه تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش الأميركية في ٤ أغسطس/آب الماضي.

كما كشف تحقيق لصحيفة الديلي بيست الأميركية في ٦ سبتمبر/أيلول الجاري عن إعدام الجيش ستة من العناص الفلسطينية بعد حبسهم في حمّام أحد المنازل.

تركيز إسرائيل الواضح خلال الحرب على إيلام المدنيين وإيقاع أكبر قدر من الخسائر في أرواحهم وممتلكاتهم عرّى زيف ادعاءاتها بمشروعية أهدافها المعلنة للحرب، حيث استشهد ما يزيد على ٥٣٠ طفلا وفقا للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الأمر الذي أكده تصريح صادر في ٢٤ يوليو/تموز عن مسؤولة العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة فاليري أموس، حذرت فيه من أن طفلا يقتل كل ساعة في غزة.

في حين صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مؤتمره الصحفي عشية انتهاء الحرب بأن جيشه "قتل حوالي ألف من المخربين"، الأمر الذي يعني اعترافا ضمنيا بقتل ١١٥٠ مدنيا.

يشار إلى أن الاستخدام الإسرائيلي الفاضح لأداة إنهاك المدنيين كورقة ضغط في المساومة السياسية لا يقل خطورة عن استخدام المدنيين دروعا بشرية، الأمر الذي يجرمه القانون الدولي.

ينتظر قطاع غزة استقبال لجنة تقصي الحقائق الأممية التي أقرت في يوليو/تموز الماضي، وتضم القاضية الأميركية ماري ماكغوان ديفيس، والخبير القانوني في الأمم المتحدة السنغالي دودو ديان، ويرأسها بروفيسور القانون الدولي الكندي ويليام شاباس المعروف بمواقفه الجريئة ضد إسرائيل.اللجنة التي صوت لصالحها بالأغلبية في المجلس مُنحت سقفا وصلاحيات أعلى من تلك التي تمتعت بها لجنة المحقق ريتشارد غولدستون التي عينت في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٩ للتحقيق بانتهاكات حرب "الرصاص المصبوب"، حيث بمقدور اللجنة المرتقبة أن تعطي توصيفا قانونيا للانتهاكات الإسرائيلية، فتسميها رسميا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، كما لديها الصلاحية لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة والمدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية للتعاطي مع أحكامها القانونية دون الحاجة إلى وسيط، وذلك وفق المادة رقم ١٣ من قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٢٤ يوليو/تموز، بعكس ما كان عليه تقرير غولدستون الذي تم تهميشه بإرادة سياسية.

تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي جدولت مناقشته في مجلس حقوق الإنسان خلال جلسته في ٢٨ مارس/آذار من العام القادم سيعد حال تجهيزه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، ويمكن البناء عليها كدليل مكتمل الأركان أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وأمام القضاء المحلي للدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، في حال اختار الفلسطينيون مسار الولاية القضائية العالمية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وهو الأمر الذي اعتمدته محكمة بريطانية سابقا كدليل إدانة كاف ضد تسيبي ليفني مكن من استصدار مذكرة توقيف بحقها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

ويبقى تماسك الجبهة الفلسطينية الداخلية عنصرا مفتاحيا لضمان تقرير دولي منصف، فبعض الشهادات غير المسؤولة التي يعتقد مراقبون أنها انطلقت من دوافع سياسية مناهضة لحركة حماس تم توثيقها في تقرير غولدستون كمرتكز لإدانة المقاومة الفلسطينية بارتكاب جرائم حرب والتمترس خلف المدنيين حين أدلى مسؤول في أحد الفصائل الفلسطينية

> ثبت بالقانون وبالممارسة العملية أن إسرائيل لا تقيم وزنا لالتزاماتها الدولية بالتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات

المنافسة بشهادة وثقها التقرير قال فيها إنه شاهد صواريخ محلية الصنع تطلق بالقرب من مجمع الشفاء الطبي الذي قصفته إسرائيل في اليوم الثاني من الحرب، بينما جاءت شهادات العاملين في المشفى وجيرانه بعكس ذلك وفق التقرير نفسه. طور مبدأ الولاية القضائية العالمية كنظام قانوني يهدف إلى التغلب على الثغرات الموجودة في القانون الدولي، والتي تمكن مرتكبي الجرائم والمخالفات الجسيمة للمواثيق الدولية من الفرار من العقاب، ولعل الحالة الفلسطينية الإسرائيلية من أبرز النماذج العالمية التي تتوفر فيها من الناحية القانونية جميع الشروط المتعارف عليها لإنفاذ مبدأ الولاية القضائية العالمية، ودواعي ممارستها ومقاصدها.

فوفق الاتفاقيات الثنائية الناظمة للعلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لا تملك الأخيرة ولاية قضائية على الإسرائيليين، فلا يمكنها إخضاع أي إسرائيلي للاعتقال أو التحقيق، وعليه يخرج خيار ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين من قبل القضاء الفلسطيني من ضمن خيارات إنصاف الضحايا.

وبالتوازي، فقد ثبت بالقانون وبالممارسة العملية أن إسرائيل لا تقيم وزنا لالتزاماتها الدولية بالتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات ضمن صفوف جيشها وقادته، حيث لا يلتزم القضاء بمعايير الإدارة الفعالة للعدالة حين يتعلق الأمر بانتهاك حقوق الفلسطينيين، كما أن انعدام الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية يحبط مساعي إنصاف الضحايا عبر القضاء الإسرائيلي.

وحيث إن دولة فلسطين بعد قبولها مراقبا في الأمم المتحدة لم تصادق حتى اللحظة على نظام روما الأساسي الناظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة لا تمتلك التفويض القانوني المبدئي للنظر في الجرائم المرتكبة من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين.

وبهذا، يشترط للنظر في أي انتهاك أن يقوم رئيس السلطة الفلسطينية أو رئيس وزرائها أو وزير خارجيتها بتفويض المحكمة بالنظر في قضية ما، وهو التفويض الذي حجبه وزير الخارجية رياض المالكي بعدما قامت كبيرة المدعين في المحكمة الدولية الغامبية فاتو بنسودا بسؤاله عنه خلال لقائهما في لاهاي في ٥ أغسطس/آب، وفق ما كشفت عنه وثيقة رسمية سربها الإعلام، ونشر ما يدعمها على مركز إعلام المحكمة، مما يعني أن القرار السياسي في السلطة يعطل هذا الخيار حتى اللحظة.

ولذا تعد هذه التوليفة أساسا وازنا لتفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية، وهو الخيار الذي يُلزم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف –وفقا لتفسير اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمادة رقم ١ المشتركة في اتفاقات جنيف الأربعة– بالتحقيق في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم التعذيب المرتكبة في أي مكان بالعالم، من دون الاشتراط بأن يكون الضحايا أو مرتكبو الجرائم من حاملي جنسية الدولة التي تحرك الدعاوى القضائية في محاكمها المحلية، وهما المتعارف عليهما بشرطي الجنسية السلبية والإيجابية.

وتفيد التجارب الوليدة –التي خاضتها مؤسسات فلسطينية وجماعات ضغط في أوروبا– بأن اللجوء لمكاتب المحاماة الخاصة هناك لتحريك قضايا ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم المحلية –عملا بمبدأ الولاية العالمية– سيكون خطوة متقدمة باتجاه تضييق الخناق على إسرائيل أوروبيا ودوليا.فعلى الرغم من التعديلات القانونية التي أجرتها دول أوروبية –أبرزها بريطانيا وإسبانيا على تشريعاتها لمنع تكرار إصدار مذكرات اعتقال بحق قادة إسرائيليين– فإن المملكة المتحدة على سبيل المثال ما زالت متشككة بنجاعة هذه التعديلات في ظل جسامة الانتهاكات الإسرائيلية والتزامات البلاد أمام القانون الدولي، الأمر الذي دفعها لمنح تسيبي ليفني حصانة خاصة ومؤقتة لمرتين خلال زيارتيها إلى المملكة المتحدة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، خشية خروج الأمور عن نصابها واستصدار مذكرة اعتقال جديدة بحقها.

يذكر أن مثل هذه الحصانة هي إجراء مخالف للالتزامات الدول تجاه القانون الدولي، مما يضع المملكة المتحدة في حرج محلي ودولي، فتحاول تقليل استخدامها ما أمكن لصالح المسؤولين رفيعي المستوى من أمثال ليفني، بينما سيجد قادة الصف الثاني وجنرالات الجيش في إسرائيل أنفسهم مضطرين أكثر لتجنب السفر إلى مثل هذه الدول، مما يعني حصارا سياسيا وقانونيا ضد إسرائيل.

فلسفة التعليم..تحسمُ المستقبل

سحر ناصر

ندوات وورشات عمل وفيضٌ من الاستشارات، كل ذلك تحت عنوان تطوير مفهوم "التعليم". معظم هذه الجلسات تصبّ في إطار دراسة سلبيات وإيجابيات النظام التعليمي دون تشخيص المشكلة الحقيقية وهي: هشاشة الفلسفة التعليمية في الوطن العربي أو ربّما فساد هذه الفلسفة إذا ثبتت الفرضيات.

فما هي علاقة الفلسفة بالتعليم؟

للإجابة على ذلك، لا بدّ لنا من تعريف الفلسفة بشكل مُبسّط على أنها: فهم ودراسة الأفكار بالمعرفة وصولاً إلى الحقيقة واستنباط الحكم. ويُمكن تعريف التعليم على أنه أي معرفة أو فعل أو تجربة تؤثر على تكوين العقل وعلى بناء شخصية الفرد. لنستنتج بذلك أن فلسفة التعليم هي عبارة عن دراسة: مفهوم التعليم، الأهداف والنماذج، الأساليب والنتائج، وذلك من منطلق فلسفي، يهدف إلى تقييم العملية التربوية ومعرفة آثارها على بناء الإنسان. وقد بحث في ذلك العديد من الفلاسفة: منهم: أفلاطون، كونت، هيغل، سقراط، جون لوك...

أين نحنُ اليوم على مستوى الأفراد ممّا يُعرف بفلسفة التعليم؟ نظرة سريعة إلى داخل بيوتنا، تُظهر لنا ضعف رؤيتنا التعليمية تجاه أبنائنا، إذ تنحصر تطلعاتنا بنجاح الأبناء في سنتهم الدراسية وفي بلوغ المعدّل المطلوب لاختيار التخصص بشتى الأساليب بغض النظر عن التبعات، والنتائج، والتأثير على العقول، ومن بين هذه الأساليب: المُدرّس الخصوصي، الاعتماد على التعليم في المدرسة بشكل كامل، وعلى الثقافة الموروثة في تحديد مستقبل الأبناء بناء على التصنيف التقليدي للمهن، وانطلاقا من العادات دون الإرتكاز إلى سؤال محوري هو: ما هي الغاية من تدريس أبناءنا هذه المواد دون تلك، ولماذا اخترنا هذا النموذج التعليمي في المدرسة الفلانية دون تلك؟

> هل فعلا يغفل القيّمون على الأنظمة التعليمية العربية دور وأهمية الفلسفة التعليمية؟

الإجابة على ذلك غالباً ما تندرج في إطار القدرة المادية والبُعد الجغرافي والمعارف الشخصية.. وعليه لا بدّ من التسلق إلى اعلى الهرم لرؤية استراتيجية الحكومات في هذا الشأن. وفي درء مخاطر العملية التعليمية على عقول الأجيال المقبلة.

المشهد الرسمي التعليمي في العالم العربي بشكل عام يُشير إلى أن الفلسفة التعليمية تدور حول تطويع الإنسان العربي وترويض العقول من خلال المناهج الدراسية فقط، حيث نادراً ما يبني الأبناء معارفهم خارج حصون المقاعد الدراسية– اللهم إلا بعض الرحلات إلى حديقة الحيوان، والمتاحف، والمسرحيات الرويتينة والبعثات الخارجية المُنهجة–.

للأسف، غالباً ما تجهل المجتمعات العربية الفلسفة التعليمية التي تتبناها الحكومات، وعلى أية أسس: فما هي الأهداف الاستراتيجية من تطبيق هذا النظام التعليمي دون سواه؟ وما هي الوسائل التعليمية التي تتناسب مع القدرات والإمكانات الموروثة في هذا الشعب عن غيره من الشعوب، وماذا عن المراحل التنموية التي مرّت بها الأجيال السابقة؟

وما مدى الحاجة إلى تعزيز العلوم المهنية على حساب العلوم النظرية؟ وكيف يمكن تصنيف العوامل التي يمكن أن تؤثر أو تتلاعب في تطبيق النظام التعليمي المنشود؟ وهل نستهدف من النظام التربوي تنمية الفرد بصفته الشخصية أو تنمية الفرد بصفته المواطنية؟ ماذا عن العلاقة بين التربية و البنية الطبقية للمجتمع؟ وإلى أي مدى يتعلّم أبنائنا احترام الخصوصية الثقافية والاختلاف بين الأديان والأعراق والأجناس؟ وهل نُعلّمهم مبدأ المساواة بين الناس أم أننا نُكرّس في مناهجنا التفرقة والتقوقع؟

لكلّ أمّة أولوياتها.. فمنها من يضع التنمية الإقتصادية أولوية وبالتالي تتمحور الفلسفة التعليمية حول أهمية الإستقرار الاقتصادي والإنتاجية، مثل: ألمانيا واليابان. ومنها من يعتبر أن التنمية الثقافية تأتي في المقدّمة، فتولي الاهتمام في فلسفتها التعليمية إلى معالجة الإشكاليات الثقافية التي تُفجر نزاعات وحروب أيديولوجية وطائفية وإثنية كما حصل في البيت الأوروبي قديماً. وكما يحدث في الشرق الأوسط حالياً، حيث لم يعد الفرد في الوطن العربي يعرف من هو العدّو ومن هو الصديق؟ أو لماذا يكره هذه الطائفة أو تلك.. ولماذا يقتل أو يُقتل؟ كل ذلك يأتي ضمن الفلسفة التعليمية.

وهنا نسأل: هل فعلاً يغفل القيّمون على الأنظمة التعليمية العربية دور وأهمية الفلسفة التعليمية، ما سببّ اندلاع الحروب والأزمات الإقتصادية والأمراض الثقافية..؟